وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

دورالتعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غيرالشرعية

International cooperation and its role in reducing illegal immigration

م.م وسن عزيز فرج

جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

Researcher, Wasan Aziz Farag

University Of Kerbala, Centre For Strategic Studies

wasan.a@uokerbala.edu.iq

الملخص:

الهجرة غير الشرعية من الظواهر الأكثر انتشارًا حول العالم، حتى باتت تهديدًا للعديد من الدول، ولاسيَّما الدول المستقبلة للمهاجرين، إذ إنَّ الهجرة غير الشرعية، لا تقتصر فقط على الانتقال من مكان لآخر بشكل غير قانوني، بل هناك تبعات أخرى لهذا الانتقال، فهو يفرغ الدول المصدرة للهجرة من الطاقات، ويشكّل عبئًا على الدول المستقبلة، كما يحتل الجانب الأمني لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مساحة كبيرة لدى بعض الدول المستقبلة، فضلًا عن البعد الاقتصادي، والاجتماعي، وحتى الثقافي، ولا يقلّ البعد الصحي عن ذلك من ناحية الاهتمام. من جهة أخرى يمتد تأثير هذه الظاهرة إلى دول العبور، إذ تواجه دول عبور المهاجرين العديد من الإشكاليات، لذا سعى أعضاء المجتمع الدولي إلى التعاون فيما بينهم، من أجل إيقاف هذه الظاهرة، أو وضع الحلول المناسبة لها، حتى أنَّ بعض الدول قد وضعت قيودًا صارمة، لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين لأراضيها، كما هو الحال في وضع سياج عازل بين بعض الدول لذلك الغرض، في الوقت الذي اتجهت دول أخرى، إلى تقديم الدعم للدول التي تشكّل مصدرًا للمهاجرين غير الشرعيين، للحد من هذه الظاهرة، وكذلك الحال بالنسبة للدول مرور المهاجرين، فضلاً عن إبرام الاتفاقيات مع كل من دول المصدر، والعبور، لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، الهجرة غير الشرعية، دول الاستقبال، دول المصدر، دول العبور.

Abstract:

Illegal migration is one of the most widespread phenomena around the world, to the extent that it has become a threat to many states, especially the states receiving migrants. Illegal migration is not limited only to movement from one place to another in an unlawful manner; rather, there are other consequences of this movement. It empties the countries exporting migration of their human energies and constitutes a burden on the receiving states. The security aspect of the phenomenon of illegal migration also occupies a large space among some receiving states, in addition to the economic, social, and even cultural dimensions. The health dimension is no less important in terms of concern.

On the other hand, the impact of this phenomenon extends to transit countries, as the countries through which migrants pass face many problems. Therefore, members of the international community have sought to cooperate among themselves in order to stop this phenomenon or to develop appropriate solutions for it. Some states have even imposed strict restrictions to prevent illegal migrants from entering their territories, as in the case of establishing barrier fences between certain states for that purpose, while other states have moved toward providing support to the countries that constitute a source of illegal migrants in order to limit this phenomenon, as well as to the countries through which migrants pass. In addition, agreements have been concluded with both source and transit countries to confront illegal migration.

Keywords: International cooperation, illegal migration, receiving states, source states, transit states.

المقدمة:

تعدُّ الهجرة غير الشرعية ضمن حركة الأشخاص، وتنقلاتهم، خارج حدود دولتهم الأم، تتولد هذه التحركات بفعل الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، لهؤلاء الأشخاص، وتزداد هذه التحركات بشكل خاص نتيجة النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية بمختلف مسمياتها، ونتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين بشكل عام، والمهاجرين غير الشرعيين بصورة خاصة، بدأت تنشط بشكل كبير في الوقت الحاضر، قضية التعاون الدولي لإيقاف الهجرة غير الشرعية، وقد تمثل ذلك التعاون في عقد العديد من الاتفاقيات، بين عدة أطراف سواء كانت بين الدول أو المنظمات الدولية، والإقليمية، أو الاستفادة من التجارب، والخبرات الفردية، لدى بعض الدول، وإنَّ الغرض من ذلك الحد من الآثار السلبية، التي تتركها الهجرة غير الشرعية على مختلف الأطراف. وعلى الرغم ممَّا يحيط بالهجرة غير الشرعية من سلبيات، لكنَّها في الوقت ذاته فرصة للمهاجرين في البحث عن ملاذ آمن، ولاسيَّما بالنسبة لمن هم داخل مناطق النزاعات المسلحة المستمرة في مختلف مناطق العالم، إذ يشكّل المهاجرون غير الشرعيين الفارون من مناطق الصراعات المسلحة، نسبة كبيرة من أعداد المهاجرين غير الشرعيين حول العالم، كما حدث في سوريا، والعراق، وليبيا، والسودان، واليمن، وأوكرانيا، خلال العقد الأخير، وقد شهدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين زيادة واضحة، وهذا نابع من العوائق التي تضعها مختلف الدول أمام حركة المهاجرين. والملاحظ أنَّه كلما زادت تلك العوائق، زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعقيدًا، نتيجة لما يتبعه المهاجرون من طرق، في سبيل الوصول إلى وجهتهم المنشودة. وفي العقد الأخير فقد العديد من المهاجرين غير الشرعيين حياتهم، نتيجة طرق الهجرة الخطرة التي يتبعونها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الساحة الدولية، إذ تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وحركة المهاجرين غير الشرعيين، تعقيدًا كبيرًا، فهي تعيش في الوقت الحاضر بين التشديد الذي تتبعه معظم الدول، لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها، بغية الحفاظ على وضعها، وما تعيشه من استقرار على مختلف الجوانب، وأبرزها الأمني، والاقتصادي، وبين إصرار المهاجرين على الوصول إلى الدولة المقصودة، متبعين مختلف الطرق في سبيل ذلك، حتى أنَّ بعضها ينتهي بفقد المهاجرين حياتهم، سواء في عرض البحار أو في الغابات أو غيرها.

الإشكالية:

إنَّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تُعدُّ من الظواهر المعقدة التي لها أبعاد سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، سواء بالنسبة للدول المرسلة، والدول المستقبلة، لذا يعدُّ أمر معالجتها مسألة معقّدة، تتجاوز حدود الدولة الوطنية، لتتطلب تعاونًا دوليًا فعّالًا. وتزداد حدة هذا التعقيد مع التطور المستمر في أساليب الهجرة غير الشرعية، وازدياد نشاط شبكات التهريب، والاتجار بالبشر، التي تستغل حاجة الأفراد لتحقيق أرباح غير مشروعة،

ممَّا يضاعف من المخاطر الإنسانية، والأمنية، التي ترافق هذه الظاهرة. لذا يطرح السؤال حول: ما قدرة التعاون الدولي، بآلياته المختلفة، على الحد من هذه الظاهرة، والحد من تداعياتها الراهنة، والمستقبلية؟

الفرضية:

لا يمكن التصدي لمشكلة الهجرة، عن طريق أحد أعضاء المجتمع الدولي، سواء كان من قبل دولة، أو منظمة، بشكل منفرد، وإنَّماء يتطلب إيقافها، أو في الأقل الحد منها، تعاونًا دوليًا، وإقليميًا، وتنسيقًا مشتركًا بين مختلف المنظمات الدولية، والإقليمية، والمحلية، والدول، بوصفها اللاعب الأبرز على الساحة الدولية، ولاسيَّما مع تحول ظاهرة الهجرة، من ظاهرة اجتماعية يغلب عليها الجانب الإنساني، إلى ظاهرة معقدة تشكّل تهديدًا أمنيًا، خاصة بالنسبة للدول المستقبلة.

مناهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتعرف على أسبابها الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وتحليل آليات التعاون الدولي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الهيكلية

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجتمع

المبحث الثاني: التعاون والآليات الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون الدولي ركيزة لإيقاف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الآليات الدولية لوقف الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول

الهجرة غير الشرعية

منذ نشوء المجتمعات البشرية الأولى، وهي في حالة تحرك، وانتقال، من مكان إلى آخر بحثًا عن الأمن، والغذاء، وما تحتاجه في تيسير حياتها اليومية. وبعد تطور المجتمعات، وتوسعها، ظلَّت الهجرة وسيلة لدى العديد من الناس، لتحقيق ما يطمح فيه الشخص رفاهية واستقرار أمنى واقتصادي واجتماعي وحتى نفسي.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعدُّ عملية انتقال الأشخاص من مكان إلى آخر سابقاً، ظاهرة إنسانية، وطبيعية، في الوقت ذاته، إذ يتنقل الإنسان عادة إلى المناطق التي تتوفر فيها سبل العيش الكريم، وفرص العمل، لغرض تحسين مستواهم الاقتصادي، أو ممارسة الحياة السياسية في الأماكن الأكثر حرية في التعبير، والمعتقد، وغيرها من الدوافع. ولكن بعد وضع قوانين داخلية أكثر صرامة تجاه الهجرة النظامية، وحرية التنقل، برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير1.

الهجرة بشكل عام إمَّا تكون هجرة شرعية "نظامية"، أو هجرة غير شرعية، أو الهجرة غير النظامية، والتي تعرَّف على أنَّها: كل ما يتعلق بالحركة، والانتقال، خارج الأطر القانونية، بين الدول المرسلة، والمستقبلة، أو تلك الدول التي تكون بمنزلة طريق للعبور. وفي هذا الحال، لا يمتلك المهاجر تأشيرة الدخول التي تخص تعليمات الهجرة بشأن الدخول، أو العمل، أو الإقامة في الدولة المستقبلية2، وأيضًا عرَّفت الأمم المتحدة الهجرة غير النظامية، على أنَّها: حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية، ليس المصرح لهم بالدخول، أو البقاء، في دولة ما، بموجب قوانين تلك الدولة، والاتفاقيات الدولية، التي تكون الدولة طرفًا فيها3. كذلك عُرّفت الهجرة غير الشرعية، بأنَّها: كل حركة للفرد أو للمجموعة العابرة للحدود، خارج ما يسمح به القانون4. وقد بدأ المصطلح بالظهور، والازدهار، في بداية القرن العشرين، بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا، خلال سبعينيات القرن الماضي.

وعدَّت مسألة الهجرة غير الشرعية، من أخطر الظواهر الاجتماعية على الجماعة الدولية، لأنَّها تتصل بمختلف فئات المجتمع الدولية، إذ باتت ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تنحصر بفئة الشباب فقط، بل امدت لتشمل كبار السن، والنساء، وحتى الأطفال، ممَّا شكّلت ظاهرة خطيرة على جميع الدول، وذلك لعدم الاستقرار، وظهور التوتر في

1-عرفات مفتاح معيوف، عادل بشير، شعيب الزياني، مخاطر الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مكافحتها، مجلة الإعلام والفنون، المجلد (1)، العدد (1)، مارس/2020، ص192.

2- أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا، العربي للنشر والتوزيع، (2021)، ص16.

3- المنظمة الدولية للهجرة: قانون الهجرة الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف –سويسرا، (2019)، ص131.

4-مصباحي سناء، مصباحي العطرة، الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، العدد (28)، أبريل/ 2025، ص27.

العلاقات السياسية بين دول العبور، والدول المرسلة، والدول المستقبلة. وفي معظم الأحوال يواجه المهاجرون غير الشرعيين، عقوبات مختلفة، مثل الحجز، أو الترحيل، أو غير ذلك5.

في الوقت الحالي، إنَّ اغلب المهاجرين غير الشرعيين هم من إفريقيا، والشرق الأوسط، نتيجة لما تشهده هذه المنطقتين من حروب، وصراعات مستمرة، لا تكاد تخمد نار الحرب، والنزاعات المسلحة، في إحدى دول المنطقتين حتى نشبت في أخرى. وتكون وجهة جميع المهاجرين غير الشرعيين الدول الاوربية، وهناك مهاجرون غير شرعيين في مناطقة أخرى من العالم، تتمثل بالمهاجرين غير الشرعيين اللاتينيين، وتكون أغلب هجرتهم غير الشرعية بحثًا عن فرص العمل، "وبالتحديد العمل في تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة ضمن مافيات عالمية"، وتكون واجهة هجرتهم الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، لذا يشكّل أغلب هؤلاء المهاجرين، تحديًا كبيرًا للسلطات المحلية في أي دولة يقصدونها.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

تقف وراء الهجرة غير الشرعية كغيرها من الظواهر، العديد من الأسباب المختلفة، التي سوف نتناولها بشيء من التوضيح.

أولًا- الأسباب الاقتصادية

يعدُّ الدافع الاقتصادي سببًا رئيسًا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالشكل الذي عليه الآن، إذ هناك تباين اقتصادي كبير بين الدولة المرسلة، والدولة المستقبلة، بسبب تذبذب وتيرة التنمية في الدولة الطاردة، التي تعتمد بشكل أساسي في اقتصادها على الزراعة، والتعدين. وبشكل عام فإنَّ كلًا من الزراعة، والتعدين، لا يضمنان استقرارًا في التنمية، لارتباطهما بعوامل توصف بالموسمية، ومن ثمَّ فإنَّ كلَّ ذلك ينعكس سلبًا في مستوى سوق العمل لدى هذه الدولة. أمَّا بالنسبة للدولة المستقبلة، فهي على العكس من ذلك6. وفي الأغلب يعاني المهاجرون في بلدانهم من البطالة، أو الأجور المنخفضة، مقابل ما يقدمون من خدمات، وهذا دفعهم نحو الهجرة إلى الدول الأخرى، والتي يتلقى فيها الأشخاص أجورًا مجزية مقابل خدماتهم، كذلك الحال بالنسبة للكفاءات التي تضطر إلى مغادرة دولها الأصلية، إذ إنَّ الدول المستقبلة تقدم التسهيلات للبحث العلمي، والتقدير الذي يحظى به الموهوب في الدول المتقدمة7

ثانيًا- الأسباب الاجتماعية

5-ندا جمال حرحور، ليبيا والهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، 2024، ص69.

6-قدور يوسف، حادي إبراهيم -وآخرون، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2019، ص58.

7-حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، بلا ت، ص6.

الدوافع الاجتماعية نحو الهجرة غير الشرعية، تكاد أن تكون واحدة في مختلف الدول الطاردة، إذ إنَّ المشكلات الاجتماعية في هذه الدول متشابهة، من فقر، وبطالة، وتفشي الأمراض، وتدهور مستوى التعليم، وفي الجهة الأخرى يرى المهاجرون في الدول المستقبلة، امتيازات تلبي طموحاتهم، ورغباتهم في تغيير وضعهم المعيشي. فضلًا عن تلك الأسباب، هناك في الوقت الحاضر في الدول الطاردة، تناقضات اجتماعية يعيشها الشباب، تقوم بدور كبير في تشجيعهم على الهجرة غير الشرعية، تتمثل في الصراع الكبير بين الأصالة، والحريات الفردية، ومتطلبات العيش الاجتماعي، وما يقابلها من إجراءات أمنية صارمة، تتبعها مختلف أجهزة الدولة، ومن ثمَّ يكون الخيار الأفضل أمام هؤلاء الأشخاص الهجرة غير الشرعية 8

ثالثًا- الأسباب الأمنية

الظروف الأمنية غير المستقرة نتيجة لما تعاني منه بعض الدول، من عدم الاستقرار الأمني للعديد من الأسباب، والتي منها الحروب الأهلية، والطائفية، والصراعات العرقية، إلى جانب التدخلات الخارجية من قبل بعض الدول، في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وما ينتج عنها من فوضى وانفلات أمني قد يستمر لفترات طويلة، في الدول التي بالأصل تعاني من هشاشة في مختلف جوانب الحياة، لاسيَّما أنَّ الجانب الأمني يرتبط بشكل لا يمكن فصله بالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، إذ إنَّ فقدان الأمن، والاطمئنان داخل أي دولة، يفقدها قوتها الاقتصادية، وتواصلها الاجتماعي مع بقية أطراف المجتمع، نتيجة الخوف، وعدم الأمان، لذلك فإنَّ الهجرة غير الشرعية تكون واجهة هؤلاء الأشخاص، بحثًا عن الأمن، وما يرتبط به من جوانب الحياة الأخرى.

رابعًا- الأسباب السياسية

تختلف الأسباب السياسية التي تعدُّ دافعًا للهجرة غير الشرعية، فبعض هذه الأسباب تتمثل بالضغط السياسي على أشخاص، لا تتوافق آراؤهم السياسية مع رأي السلطات الحاكمة، ففي الدول التي تعدّ طاردة غالبًا ما تختفي النظم الديمقراطية، ويسود نظام الحكم الدكتاتوري، وإنَّ من يخالف رأي الحاكم، وتوجهاته، يكون مصيره الاعتقال التعسفي، وينتهي بإصدار الأحكام المجحفة، والسجن الفترات طويلة، في أفضل الأحوال، إن لم يكن نهاية أولئك الأشخاص الإعدام، لذلك يلجأ هؤلاء الأشخاص إلى الفرار من الاضطهادات التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية، وأنَّ حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المشاركة السياسية، وانتشار ظاهرة الفساد، وهدر الموارد في الدول الطاردة، جعل نظرة الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، بأنَّهم عبء عليها لارتباط هذه الهجرة بالجوانب الأمنية9

8-عبد الصديق شيخ، الهجرة غير الشرعية بين تداعياتها وآليات معالجتها، مجلة صوت القانون، المجلد السابع، العدد 1، 2020/5/30، ص1105.

9-زروق العربي، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد (6)، العدد (1)، 2020/6/29، ص 58.

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجتمع

تختلف انعكاسات الهجرة غير الشرعية، على كلّ من الدول المرسلة، والدول المستقبلة، لاختلاف التراكيب البنيوية بين الدول، فلكل دولة من الخواص ما يميزها عن غيرها.

أولًا- انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الدولة المستقبلة

تنظر الدول المستقبلة للمهاجرين إلى الهجرة، على أنَّها ظاهرة بشرية عادية، يسعى عن طريقها المهاجرين إلى العمل، وكسب الرزق، ولكن تفاقم أعداد المهاجرين، وظهور الهجرة غير الشرعية، غيَّرت من نظرة الدول المستقبلة للمهاجرين، بحيث أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق، ولاسيَّما في الجانب الأمني، بحيث هناك ربط بين المهاجرين، والتهديدات، والأعمال الإرهابية، بشكل رسمي، وكبير، كما هو الحال في أحداث 11/ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمَّ الرابط بشكل مباشر بين العمل الإرهابي، والمهاجرين المسلمين على وجه الخصوص، إلى جانب ذلك هناك ربط بين الهجرة غير الشرعية، والانكماش الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول المستقبلة، إذ يرى هذا الاتجاه أنَّ العمالة المهاجرة باتت عبئًا على دولهم، بل إنَّ اليمن المتطرف في الدول المستقبلة، عمل على استغلال قضية المهاجرين في التنافس الانتخابي، مشيرًا إلى قيم الفرد المهاجر التي تقلق مجتمعاتهم[10]. فضلا عمَّا ذكر، هناك ترابط بين زيادة تدفق أعداد المهاجرين، وزيادة بعض الجرائم الاقتصادية، كتبيض الأموال من قبل شركات تهريب البشر، وعمليات تزوير الوثائق، والأوراق المالية، كما يترك المهاجرين غير الشرعيين آثارًا في الجانب الصحي، إذ يحمل البعض منهم أمراضًا مستعصية، ومعدية، لا يفصحون عنها، ممَّا يشكّل خطرًا بالغًا على صحة المجتمع بشكل عام[11]. ولكن على الرغم ممَّا يرافق الهجرة غير الشرعية، من سلبيات على الدول المستقبلة، فإنَّها في الوقت ذاته تساعد على حلّ العديد من المشكلات التي تعاني منها تلك الدول، فمثلًا أنَّ الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوربية، يمكنها أن تحل مشكلة التغيُّر الديمغرافي*، الذي تعاني منه الدول الأوربية، والذي إذا لم تتم معالجته، يمكن أن يشكّل مشكلة تهدد الحركة الاقتصادية، والاجتماعية، بشكل كبير بالنسبة لهذه الدول، لذا فإنَّ هؤلاء المهاجرين يمكنوا هذه الدول، من إعادة إحداث التوازن المفقود بين السكان في سن العمل، والسكان المسنين خلال السنوات القادمة. ليس هذا فقط بل إنَّ اليد العاملة المهاجرة غير الشرعية، تحلّ مشكلة أخرى ذات أهمية كبيرة لاقتصاديات تلك الدول، وهي العمل بالوظائف التي تقع آخر سلَّم الوظائف، والتي ترفضها اليد العاملة الوطنية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنَّ تلك الدول تتبع سياسة انتقائية في تعاملها مع المهاجرين غير الشرعيين، إذ تتم تسوية أوضاع البعض منهم، الذين من نظر تلك الدول يمكن أن يخدموا اقتصادها، ولا يشكلوا تهديدًا على أمنها، وسلامة مجتمعاتها[12]

10- عبد الرحيم رحموني، وآخرون، القضايا العربية المعاصرة والرهانات والتحديات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، (2019)، ص291-292.

11-زروق العربي، مصدر سبق ذكره، ص60.

12-فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص84-85.

ثانيًا- انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الدولة المرسلة

تنعكس الهجرة بشكل عام أو الهجرة غير الشرعية، في بعض الأحيان بشكل إيجابي على الدول المرسلة، لاسيَّما أنَّه في أغلب الأحوال الذي يتبع طريق الهجرة، هم من العاطلين عن العمل في دولهم، والذين يسعون خلف وضع اقتصادي أفضل، إذ تحسن الهجرة مستوى الأسرة الاقتصادي، عن طريق التحويلات المالية، التي تعمل على تنشيط الجانب الاقتصادي للبلد، لأنَّ تلك التحويلات تعمل على تخفيف من الفقر، والبطالة. ولا يقتصر تأثير المهاجرين على ذلك فقط، إذ شكَّل المهاجرون في الوقت الحاضر حلقة إنسانية دينامية، تصل بين الثقافات، والمجتمعات. كما يعدُّ المهاجرون عناصر أساسية في نقل التكنولوجية لدولهم[13]، وعلى الرغم من جميع المكاسب التي تحققها الهجرة، سواء للفرد المهاجر أو عائلته أو لدولته، فإنَّ للهجرة غير الشرعية وجهًا مأساويًا، يتمثل بانتهاء رحلة المهاجر غير الشرعي بالموت، وهو في طريق الوصل إلى هدفه، إذ يفقد العديد من المهاجرين غير الشرعيين حياتهم خلال رحلة الهجرة، سواء عبر قوارب الموت، أو في الحاويات، وشاحنات البضائع التي تنقلهم، ما يشكّل كارثة إنسانية تهدد النسيج الاجتماعي، إذ إنَّ العوائل التي تفقد رب الأسرة خلال رحلة الهجرة غير الشرعية، تصبح معرضة للتفكك الأسري بشكل كبير[14]. أيضا عن طريق الهجرة غير الشرعية تفقد الدول المرسلة كفاءاتها العلمية، والأدبية، والصحية، فضلًا عن اليد العاملة الماهرة التي تعرف بطموحها اللامحدود، وسعيها الدائم إلى رفع مستوها المعاشي، لذلك فإنَّ الهجرة غير الشرعية تترك أثرها في الدولة المرسلة، كما هو الحال بالنسبة للدولة المستقبلة، إلى جانب الأثر الأكبر الذي تتركه الهجرة غير الشرعية في المهاجر نفسه، وأسرته، أي إنَّ الهجرة غير الشرعية تحمل الوجهين الإيجابي، والسلبي، لجميع الأطراف، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، وفي جوانب مختلفة.

المبحث الثاني

التعاون والآليات الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

إنَّ الإجراءات، والتشديد، الذي اتبعته الدول التي تعدُّ قبلة للمهاجرين، تجاه الهجرة النظامية، على الرغم من أنَّ أعدد المهاجرين النظاميين ليست بالكبيرة، أدت إلى ما يعرف بالهجرة غير الشرعية، والتي مثَّلت حركة الأشخاص أو الجماعات، وتنقلهم، من إقليم دولة ما إلى إقليم دولة أخرى، من دون تأشيرات دخول أو أوراق رسمية، تتيح لهؤلاء الأشخاص الدخول إلى أراضي دول أخرى، ليست موطنهم الأصلي. لذا من أجل وضع حدّ للهجرة غير الشرعية، ولاسيَّما مع زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وارتباط القضية بمسألة أمن تلك المجتمعات، تأخذ تلك الدول سواء بشكل فردي، أو جماعي، أو عن طريق المنظمات الدولية، الإجراءات الازمة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التعاون الدولي ركيزة لإيقاف الهجرة غير الشرعية

13-رياض حسن الشعبان، دور المجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية الحالة السورية نموذجاً، رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، (2019)، ص88.

14-فريجة لديمة، مصدر سابق ذكره، ص93.

تقوم الجهود الدولية على مبدأ المسؤولية المشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي، كطريقة لإيقاف الهجرة غير الشرعية، وقد اختلفت أوجه التعاون بين تعاون ثنائي، أو تعاون جماعي، أو حتى تعاون عن طريق المنظمات الإقليمية، أو الدولية.

إنَّ الدول التي تعاني من الهجرة غير الشرعية، تسعى إلى التعاون فيما بينها نتيجة الظروف الناتجة عن تلك الظاهرة، إذ يتم تنسيق الجهود، وتكثيفها، بين المتعاونين، وذلك لتزايد هذه الظاهرة، وزيادة نشاط شبكات التهريب. وعلى الرغم من ذلك، كثيرًا ما فشلت سياسات التعاون المتبعة في الحد من الهجرة غير الشرعية، وانتهت بتبادل التهم بين الدول على أنَّها تتقاعس في ردع المهاجرين غير الشرعيين، أو يقدم بعضهم التسهيلات التي تمكن أولئك المهاجرين من اجتياز أراضيها، لأنَّ أساس أي تعاون ثابت، ومستمر، بين الدول هو ارتكازه على المصالح المشتركة للأطراف المعنيين بشكل عادل، ومن دون ذلك يبقى التعاون مجرد مساعدة يقدمها طرف إلى آخر، تكون مصحوبة بالهيمنة، وغير مستقرة[15]،

إنَّ وجود مؤشرات، ودلائل، على العلاقة بين جرائم الاتجار بالبشر، وظاهرة الهجرة غير الشرعية، يلزم أعضاء المجتمع الدولي بضرورة التعاون، وتقديم المساعدة بعضهم لبعض، لمكافحة تلك الظاهرة، إذ كثيرًا ما يفقد الأشخاص حياتهم خلال الهجرة غير الشرعية، سواء في البحار، أو في الشاحنات، والقطارات، أو غيرها من الوسائل التي يتبعها المهربون، الذين يتركون المهاجرين وسط مختلف المخاطر، والظروف، بعد الحصول على الأموال مقابل نقلهم بطرق غير قانونية، من دولهم الأصلية بشكل مخفي عن إنظار السلطات.

وبات التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أمرًا لا بدَّ منه خاصة مع تحول هذه الظاهرة المعقدة، من ظاهرة اجتماعية إنسانيه بسيطة، إلى ظاهرة أمنية معقدة، ومشكلة تهديد حقيقي لأمن العديد من الدول، واستقرارها، لذا لجأت العديد من الدول المستقبلة، إلى التعاون مع بعض الدول المرسلة بشكل منفرد، عن طريق عقد المعاهدات الثنائية التي غالبًا ما يكون هدفها، إعادة المهاجرين إلى وطنهم الأصلي، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوربي، وتركيا، عام (2013)، والتي دخلت حيّز التنفيذ عام (2014)، كذلك الاتفاقية بين إيطاليا، ومصر، والتي تضمنت إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية، لإعادة توطين رعاياها، مقابل قيام إيطاليا بتحمل تكاليف التوطين، وحصة سنوية تبلغ حوالي (7000) تأشيرة عمل دائمية، أو موسمية، في سوق العمل الإيطالية. إنَّ التعاون الدولي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، ولاسيَّما مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وارتكاب بعضهم للمخالفات، والجرائم، التي تهدد أمن الدول المستقبلة، واستقرارها[16].

15-عكازي تالية، الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية -التعاون الأورو مغاربي أنموذجا-، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021، ص50-54.

16-امحمدي بوزينة أمنة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركز على حالة الجزائر)، مجموعة مؤلفين، في كتاب: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع –دار الروافد الثقافية –ناشرون، الطبعة الأولى،2014، ص253.

إنَّ التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، يجب أن يمتد إلى جذور المشكلة، والتي تتمثل في البعد الاقتصادي، إذ تتطلب مواجهة الهجرة غير الشرعية، إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في الدول المرسلة، والقضاء على البطالة، عن طريق توفير فرص العمل التي تعدُّ في مقدمة أسباب هجرة الشباب. وهذا يتطلب وجود الدول المستقبلة، في ضخ رؤوس الأموال للاستثمار في الدول المرسلة، إلى جانب نقل التكنولوجيا التي تسهم في استمرارية العمل، وتطوره، إلى جانب توفر النظام الديمقراطي بشكل حقيقي، وليس كما هو معمول بيه في العديد من الدول المرسلة، والذي يتمثل بالديمقراطية الصورية، والتي تكون دافعًا حقيقيًا للعديد من الأشخاص الباحثين عن حرية التعبير، وضمان الحقوق السياسية، أو ممارسة العمل السياسي، إذ إنَّ الاستقرار السياسي، والانتعاش الاقتصادي، كفيل بحدوث الاستقرار الأمني داخل البلد، والعكس صحيح، وإنَّ توفر حلول لتلك الإشكالية، كفيل بخفض أعداد الهجرة غير الشرعية بشكل كبير، إذ لا أحد يرغب في فقدان حياته، عبر السير في طرق الموت في سبيل الوصول إلى أرضي دولة أخرى، في حين يمكنه التمتع بحقوقه كافة في بلده الأم.

وقد حددت الأمم المتحدة العديد من الأهداف التي تخص التنمية المستدامة، والتي يمكنها أن تحد من ظاهرة الهجرة بشكل كبير، ومن هذه الأهداف القضاء على جميع أشكال الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وضمان التعليم الجيد، والشامل، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي، وضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة، والمستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل، للجميع، وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وجعل المدن، والمستوطنات البشرية، شاملة للجميع، وأيضا ضمان وجود أنماط استهلاك، وإنتاج مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ، وآثاره، مع حفظ المحيطات، والبحار، والموارد البحرية بشكل مستدام، فضلًا عن حماية النظم الإيكولوجية البرية، إلى جانب التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، لا يهمش فيها أحد، وتعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة[17]

لذا بات التعاون الدولي ركيزة أساسية من ركائز مواجهة الهجرة غير الشرعية، لكون المساعي هنا تقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة مع شركائه، لأنَّ أعضاء المجتمع باتوا جميعًا على اعتقاد واحد، وهو أنَّ هناك ترابطًا وتشابكًا بين الهجرة غير الشرعية، والبطالة، والبيئة، والاستقرار السياسي، إلى جانب الأوضاع الديمغرافية، فضلًا عن اتصالها بالمسائل الأمنية. ولكن ما يقوض سياسات التعاون، هو تحول الاتجاهات المعادية للهجرة ولاسيَّما الهجرة غير الشرعية، من ردود منعزلة محدودة، إلى سياسات متطرفة ضمن البرامج الانتخابية، في السباق الانتخابي لغرض الوصول إلى السلطة، أي أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية في الدول المستقبلة، ورقة رابحة في السباق الانتخابي،

17-الأمم المتحدة-الجمعية العامة: الدورة السبعون، A/ERS/70/1,21/October/2015، ص18

ولاسيَّما مع زيادة أعداد المهاجرين، ومطالبتهم بالحقوق، والمساواة، واحترام معتقداهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، التي بات ينظر إليها كتهديد للنسيج الاجتماعي في الدول المستقبلة[18]

ومن صور التعاون الدولي للحد من الهجرة غير الشرعية، هو قيام الدول المستقبلة بتقديم المساعدات للدول المرسلة، أو دول العبور، كما حدث في (2008) عندما قامت اسبانيا، بتمويل بناء مراكز لسجن المهاجرين غير الشرعيين في موريتانيا، الذين يتم إلقاء القبض عليهم أثناء محاولة عبور الأراضي الموريتانية نحو أوروبا، أو كما عملت الحكومة الإيطالية بتمويل رحلات طيران باتجاه ليبيا بين عامي (2003 و2004)، التي قامت بدورها بترحيلهم إلى بلدانهم الاصلية بنغلادش، ومصر، وغانا، وباكستان[19].

وترى الباحثة أنَّ مفهوم الهجرة غير الشرعية، يفسر سواء في إيجابياته أو سلبياته، حسب تأثير الدول كل على حدا بهذه الظاهرة، ففي الوقت الذي تنظر فيه الدول المرسلة للهجرة غير الشرعية، من زاوية استنزاف مواردها البشرية، وفقدانها للكفاءات، التي ممكن أن تسهم في نهوضها من واقعها المتردي، هناك نظرة لهذه الظاهرة على أنَّها أحد الطرق التي يمكنها أن تسهم في إحداث نهضه اقتصادية، وتحريك اقتصاديات هذه الدول، عن طريق ما يقدمه المهاجرون من تحويلات مالية لذويهم. أمَّا بالنسبة لدول العبور فهي عندما تنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر أراضيها، ومن دون أوراق قانونية يعكس صورة سلبية عنها في المجتمع الدولي، على الرغم من أنَّ البعض من دول العبور، كما هو الحال بالنسبة التركيا التي باتت دولة عبور في موجات الهجرة غير الشرعية الأخيرة نحو أوروبا، على استغلال قضية المهاجرين غير الشرعيين، وعدَّتها ورقة ضغط تجاه الدول الأوروبية. أمَّا الدول المستقبلة فعلى الرغم من اعترافها، بأنَّ المهاجرين بشكل عام يمكنهم أن يسدوا النقص الحاصل في الأيدي العاملة، خاصة بالنسبة للوظائف التي لا يرغب بها مواطنوها الأصليون، أو بسبب افتقار بعضها للأيدي العاملة، بسبب قلة عدد السكان نتيجة قلة المواليد، ومن ثمَّ فإنَّ عدد السكان الأصليين لا يواكب التطور الصناعي، والتنمية الكبيرة التي تشهدها تلك الدول، لكن موجات الهجرة الكبيرة التي تفوق حاجة تلك البلدان، ولاسيَّما أنَّ البعض من المهاجرين غير الشرعيين، لا يمتلكون المهارات، والشهادات، التي من الممكن أن تساعدهم في المنافسة على شغل الوظائف المتاحة، لذلك فإنَّ هؤلاء يشكلون ضغطًا على النظم داخل تلك الدول، خاصة مع تجمع هؤلاء المهاجرين في مناطق معينة، مشكلين تكتلات تطالب بحقوق مساوية لمواطني تلك الدول، واحترام معتقداتهم، وقيمهم الاجتماعية، التي تختلف بشكل جذري عن قيم تلك المجتمعات. كما أنَّ قيام بعض المهاجرين غير الشرعيين، بالجرائم، واخلالهم بالأمن، والاستقرار، داخل تلك المجتمعات، زاد من رفض تلك المجتمعات لوجود المهاجرين على أراضيها. هذا الاتجاه يغذيه الاتجاه اليميني المتطرف،

18-رباحي أمينة، تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوربي –المتوسطي، مجموعة مؤلفين، في كتاب: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع –دار الروافد الثقافية –ناشرون، الطبعة الأولى،2014، ص314-325.

19- أحمد كاتب، الاستراتيجية الاوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية دراسة في سياسة الجوار الأوروبي، مجموعة مؤلفين، في كتاب: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع –دار الروافد الثقافية –ناشرون، الطبعة الأولى، (2014)، ص470.

الذي يستغل قضية المهاجرين غير الشرعيين في برامجه الانتخابية، لغرض الوصول السلطة، وعن طريق كل ذلك يصبح التعاون الدولي للحد من الهجرة غير الشرعية، الحل الوحيد للتقليل من آثار الهجرة غير الشرعية، على جميع الأطراف المعنية بتلك الظاهرة.

المطلب الثاني: الآليات الدولية لوقف الهجرة غير الشرعية

تختلف الطرق، والآليات، التي تتبعها الدول المواجهة للهجرة غير الشرعية، إذ يقوم البعض من هذه الآليات، على منع المهاجرين غير الشرعيين من التسلل بالقوة، عن طريق إنشاء معسكرات إيواء، أو دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة مع بعض الدول، وبما يتيح تسليم المهاجرين إلى حكوماتهم، أو عن تقديم الدعم المادي لحكومات الدول المرسلة، لغرض تشديد الحراسة على الحدود، والموانئ، فضلًا عن تعقب المهربين والمهاجرين بالوقت نفسه[20]، لذا أبرز الآليات التي استخدمت في محاولة وقف الهجرة غير الشرعية، ما يأتي:

1-الآليات القانونية

تتمثل الآليات القانونية بالاتفاقيات، والمواثيق الإقليمية، والدولية، على اعتبار أنَّ هذه الظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية للدول، وتضم عدة أطراف تتمثل بالدول المرسلة، والدول المستقبلة، فضلًا عن دول العبور، فهذه الأطراف هي الأكثر تأثرًا، وتأثيرًا، بظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء كان هذا التأثير سلبيًا أو إيجابيًا. وهناك العديد من الوثائق الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية، ومنه بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر، والبحر، والجو[21].

فقد عقدت الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، العديد من الاتفاقيات، والبروتوكولات، حول ظاهرة الهجرة، وحماية حقوق المهاجرين، ومنها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، عن طريق البر، والبحر، والجو، الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 15/تشرين الثاني/2000، إذ نصَّت ديباجة البروتوكول على أنَّ الدول الأطراف فيه، تتخذ تدابير فعَّالة لإيقاف تهريب المهاجرين، ومكافحته، سواء عن طريق البر، أو البحر، أو الجو، عن طريق اتباع نهج دولي شامل، بما في ذلك التعاون، وتبادل المعلومات، واتخاذ تدابير مناسبة منها اجتماعية، وأخرى اقتصادية، سواء على الصعيد الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي[22]. ونعتقد أنَّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تفاقمت بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، مسببة مشكلات عديدة للدول المستقبلة، الأمر الذي فرض على المجتمع الدولي عامة، اتخاذ التدابير لتنظيم الهجرة، وتكثيف الجهود الدولية لإيقاف مهربي البشر،

ويعد بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر، والبحر، والجو، أهم المواثيق الدولية المتخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، لما نصَّ عليه من مواد قانونية ملزمة الأطرفة. إذ نصَّ البروتوكول في المادة السادسة منها، النقطة الأولى، (على كل دولة طرف اتخاذ التدابير التي تجرم الأفعال التي فاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي منها تهريب

20-حمدي شعبان، مصدر سبق ذكره، ص12.

21-طويل منال: التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إفريقيا-أوروبا، رسالة ماجستير،2011-2012 ص167.

22-الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، متاح على موقع الأمم المتحدة الكتروني:https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-s ،

المهاجرين، وتقديم تسهيلات لغرض تهريب المهاجرين، والتي تتمثل بإعداد وثائق سفر، أو هوية مزورة، وأيضا تدبير الحصول على وثيقة، أو توفيرها، أو حيازتها، إلى جانب تمكين شخص ما، ليس موطنًا أو مقيمًا دائمًا في دولة ما، من البقاء فيها من دون تقيد بالشروط اللازمة، لبقاء المشروع في تلك الدولة، امتد نطاق البروتوكول إلى تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وعدَّها جريمة طلب من الدول الأطراف في المادة السابعة، أم تتعاون إلى أقصى ما يمكن، لغرض منع تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وقمعهم، عن طريق البحر استنادًا لأحكام قانون البحار الدولي. كما تطرقت المادة الثامنة إلى التدابير الازمة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، إلى حد اعتلاء السفن التي يشتبه بها في تهريب المهاجرين، وتفتيشها، على أن تكفل الدولة الطرف سلامة الموجودين على السفن، إلى جانب معاملتهم الإنسانية، وعدم تعريض أمن السفينة، أو حمولتها، للخطر، كما أنَّ أي إجراء يتخذ من قبل أي طرف، يجب أن يراعي السلامة البيئية23. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدول المتضررة من الهجرة غير الشرعية، إلا أنَّ أعداد المهاجرين غير الشرعيين لم تنخفض.

2- الآليات الاقتصادية والاجتماعية

بشكل مؤكد، إنَّ تنمية اقتصاديات الدول المرسلة، يعدُّ إحدى الاستراتيجيات الناجحة لإيقاف الهجرة غير الشرعية، أو التقليل منه، لكونها تضمن استقرار الأشخاص داخل بلدانهم، من دون تفكير في مغادرة الدول الأم، لكون التنمية توجد فرص العمل، وتسهم في تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، بين الدول المرسلة، والدول المستقبلة، ويتم تنفيذ تلك الاستراتيجيات عن طريق إدخال الإصلاحات الهيكلية، والاقتصادية، بالشكل الذي يشجع الاستثمار الأجنبي على التوجه نحو تلك الدول، فضلًا عن تحرير المبادلات التجارية. كذلك يتطلب من الدول المرسلة اعتماد النظم الديمقراطية، والعمل على احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية24

3- الآليات الأمنية

بعد ربط قضية الهجرة غير الشرعية، بالمخاوف، والتهديدات الأمنية، تبنت الدول المستقبلة العديد من الاستراتيجيات المواجهة لتلك الظاهرة، أو على الأقل الحد منها.

ففي الدول الاوربية اعتماد الدول الأعضاء على تبادل المعلومات، عن طريق نظام "شنغن المعلوماتي"، والذي يمكن عن طريق تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوربية، في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، كذلك عملت الشرطة الدولية على تنظيم مؤتمر سنوي حول تهريب المهاجرين، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، عن طريق التعاون بين الأطراف الأساسية في إطار استراتيجية شاملة، إذ يتم التنسيق، والعمل، بين الهيئات الكبرى مثل الإنتربول، والوكالة الأوربية، لإدارة التعاون في العمليات على الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وأيضا المركز الدولي لتطوير

23- المواد (7-8-9)، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مصدر سبق ذكره.

24- أسماء جغام، القانون الدولي ومكافحة الهجرة السرية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017-2018)، ص63.

سياسات الهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بذلك25. كذلك عملت العديد من الدول مراكز اعتقال، لغرض احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، لترحيلهم لدولهم الأصلية، مع حظر دول الدول التي طردتهم لفترة خمس سنوات. وقد واجه هذا الاجراء العديد من الانتقادات من قبل منظمات حقوق الانسان، وغيرها من المختصين في هذا المجال، بسبب المعاملة غير الإنسانية التي يتلقاها المهاجرون داخل مراكز الاحتجاز، والتي ترفضها اتفاقيات حقوق الانسان كافة، كذلك عملت دول أخرى على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، مقابل اعانات مادية، أيضا هناك دول قد عقدت اتفاقيات أمنية مع الدول المرسلة، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية الأمنية بين إيطاليا، وليبيا، التي عقدت عام (2007) التي تضمنت تزويد ليبيا بمعدات عسكرية، وثلاث وحدات بحرية للرقابة في المياه الليبية، وأيضا زيادة التعاون، وعمليات المراقبة المشتركة، والتدريب على البحث، والإنقاذ في المياه الإقليمية الليبية، أو المياه الدولية26.

الخاتمة

على الرغم من أنَّ النظرة كانت إنسانية للهجرة بصورة أساسية، إلا أنَّ التطور، والتداخل، الذي شهده العالم، وأيضا موجات الهجرة الكبيرة، وما شهده العالم من أحداث أمنية مؤسفة، ربطت بين المهاجرين بشكل عام، وتلك الأحداث، كل ذلك وغيره دفعت الدول المستقبلة للمهاجرين، إلى تشديد إجراءاتها في منح سمات الدخول إلى أراضيها، مما فاقم ظاهرة الهجرة، ونتج عنها الهجرة غير الشرعية، والتي تعني انتقال فرد أو مجموعة أفراد من دولتهم الأم لأغراض مختلفة، ولأسباب عديدة، والدخول بشكل غير قانوني إلى أراضي دولة أخرى. وبشكل عام إنَّ المهاجرين غير الشرعيين ينتقلون من المناطق الأكثر فقرًا، والتي في الأغلب تفتقد إلى الاستقرار الأمني، إلى المناطق الأكثر رخاءً، ورفاهية، واستقرارًا أمنيًا. والهجرة غير الشرعية تعدُّ مشكلة معقدة جدا، وأنَّ الدول مهما اتخذت من الآليات، واتبعت من الاستراتيجيات، وإن تمكنت من الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها، إلا أنَّها لا يمكنها إيقاف الهجرة غير الشرعية بشكل دائم، كما لا يمكنها معرفة الأعداد الحقيقية للمهاجرين غير الشرعيين خاصة، وأنَّ عدد كبير من المهاجرين يفقدون حياتهم خلال رحلة الهجرة غير الشرعية، سواء في البحار، أو وقوعهم بيد عصابات الاتجار بالبشر، ففي كلا الحالتين يفقد المهاجر حياته قبل بلوغ رحلته الأرض المقصودة.

25- بوقصة إيمان، التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الرابع، بلا تاريخ، ص121-122.

26-أسماء جغام، مصدر سبق ذكره، ص62.

التوصيات

1-تحرك الدول الغنية للاستثمار في الدول الفقيرة، مما يوفر فرص عمل للراغبين بالهجرة لغرض العمل، ومن ثمَّ تحريك عملية التنمية في الدول المرسلة.

2-إنَّ مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يجب ألّا تنحصر في الإجراءات العقابية، وقمع كل محاولات التسلل، بل تستدعي اتخاذ التدابير، أو اتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية، كفيلة بالحد من تلك الظاهرة.

3- من المستحيل القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ما لم يتم القضاء على الأسباب المؤدي إليها، والتي يعدُّ في مقدمتها القضاء على البطالة، وتوفير الأمن المجتمعي في المناطق التي تعدُّ منبع لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4-أن تكون الإجراءات المتبعة تخدم مصلحة الدول ذات العلاقة، على سبيل المثال أن يكون الهدف من أي إجراء يتخذ لإيقاف الهجرة، يراعي مصالح الدول المرسلة في عدم فقد الكفاءات من مواطنيها، وأيضا يراعي مصالح الدول المستقبلة، بأن لا تشكل أعداد المهاجرين غير الشرعيين، عبئًا على نظامها الاجتماعي، أو الأمني، أو الاقتصادي، أو الثقافي.

5-الاستمرار بملاحقة مرتكبي جريمة تهريب المهاجرين، وتقديمهم للعدالة، كمحاولة للحد من تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

6-على دول العبور، والدول المستقبلة، ألّا تربط بين الإرهاب، والمهاجرين غير الشرعيين، والسعي إلى تمتع المهاجرين بالحقوق التي تكفلها المواثيق الدولية، وعدم حرمانهم من أبسط حقوق الإنسان المكفولة دوليًا.

قائمة المصادر

أولًا- الوثائق

-الأمم المتحدة-الجمعية العامة: الدورة السبعون، A/ERS/70/1,21/October/2015

-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المواد (7-8-9).

ثانيًا- الكتب

1. أحمد كاتب، الاستراتيجية الاوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية دراسة في سياسة الجوار الأوروبي، مجموعة مؤلفين، في كتاب: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع –دار الروافد الثقافية –ناشرون، الطبعة الأولى، (2014).
2. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا، العربي للنشر والتوزيع، (2021).

3. أمحمدي بوزينة أمنة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (مع التركز على حالة الجزائر)، مجموعة مؤلفين، في كتاب: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع –دار الروافد الثقافية –ناشرون، الطبعة الأولى، (2014).
4. رباحي أمينة، تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوربي –المتوسطي، مجموعة مؤلفين، في كتاب: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع –دار الروافد الثقافية –ناشرون، الطبعة الأولى، (2014).
5. عبد الرحيم رحموني، وآخرون، القضايا العربية المعاصرة والرهانات والتحديات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، (2019).
6. قدور يوسف، حادي إبراهيم -وآخرون، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، (2019).
7. المنظمة الدولية للهجرة: قانون الهجرة الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف –سويسرا، (2019).
8. ندا جمال حرحور، ليبيا والهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، (2024).

ثالثًا- الرسائل و الأطاريح

1. أسماء جغام، القانون الدولي ومكافحة الهجرة السرية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017-2018).
2. رياض حسن الشعبان، دور المجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية الحالة السورية نموذجاً، رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، (2019).
3. طويل منال: التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إفريقيا-أوروبا، رسالة ماجستير، (2011-2012).
4. عكازي تالية، الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية -التعاون الأورو مغاربي أنموذجًا- رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2020-2021).
5. فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية أنموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2010/2009).

رابعًا- البحوث والدراسات والمجلات

1. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، بلا تاريخ.
2. زروق العربي، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد (6)، العدد (1)، 2020/6/29.
3. عبد الصديق شيخ، الهجرة غير الشرعية بين تداعياتها وآليات معالجتها، مجلة صوت القانون، المجلد السابع، العدد (1)، 2020/5/30.

4. عرفات مفتاح معيوف، عادل بشير، شعيب الزياني، مخاطر الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مكافحتها، مجلة الإعلام والفنون، المجلد (1)، العدد (1)، مارس/2020.
5. مصباحي سناء، مصباحي العطرة، الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، العدد (28)، أبريل/ 2025.
6. وقصة إيمان، التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الرابع، بلا تاريخ.

خامسًا- المصادر الإلكترونية

1-الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، متاح على موقع الأمم المتحدة الكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-s،